المعهد العربي للتخطيط
Arab Planning Institute

تنمية

تمكين المرأة العربية في المجال التنموي

إعداد
د. فيصل المناور

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والثالث والثلاثون - 2017
جميع الحقوق محفوظة © المعهد العربي للتخطيط 2017

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

المحتويات

مقدمة 6

أولاً: حول مفهوم التنمية: 7

ثانياً: حول مفهوم تمكين المرأة: 9

ثالثاً: أوضاع المرأة العربية وفقاً لمؤشرات بيئة تمكين المرأة العالمية: 11

رابعاً: المعوقات التي تحد من مساهمة المرأة في العملية التنموية في إطار إشكالية النوع الاجتماعي 21

خامساً: الخاتمة 26

المراجع 30

تمكين المرأة العربية في المجال التنموي

إعداد د. فيصل المناور

مقدمة

لا تزال الجهود تتواصل منذ زمن ليس ببعيد لربط مفهوم التنمية البشرية أو الإنسانية بأبعاد ومعايير أكثر تجسيداً للحقوق والحريات الاقتصادية والسياسية والمدنية. وقد تم ابتكار وتطوير عدد من المقاييس والأدلة الهادفة لربط المنجز التنموي بمقدار الحريات التي يكتسبها الإنسان، وبمدى قدرته على التحرر من الفاقة والتمييز والتهميش الاقتصادي والسياسي. ولعل أهم ما استهدفته المحاولات المعاصرة لتحديث التنمية البشرية، هو إكساب العملية التنموية مضامين أكثر شمولاً وعمقاً تؤهلها للتوجه نحو القضاء على نماذج العنف والاستبعاد التي تتعرض لها شرائح إجتماعية واسعة، وهي النماذج التي تترتب عليها معاناة إنسانية وأضرار تنموية كبيرة، وتظل مع ذلك خارج دائرة الاهتمام والتغيير.

وليس بخاف أن حقوق وحريات المرأة العربية السياسية والاقتصادية تعاني من بعض القيود والمصادرة. وقد كان ذلك من أهم أسباب تركيز تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 على البعد المؤسساتي للتنمية البشرية، ومطالبته فتح باب الاجتهاد لتدقيق وتحسين أدلة قياس التنمية الإنسانية على المستوى العربي، وذلك بإدماج مقياس الحرية ومقياس تمكين النوع الاجتماعي ضمن المقاييس التي يجرى تطويرها واستحداثها لهذا الغرض.

كما تؤكد الورقة الدولية للتنمية البشرية، إمكانية القياس الكمي لعدم المساواة المرتبطة بنوع الجنس، وذلك باستخدام ثلاثة أبعاد أساسية للتمكين، وهي المشاركة في صنع القرار السياسي، والمشاركة في صنع القرار الاقتصادي ثم السيطرة على الموارد. كما أن إدراج هذه الأبعاد ضمن المؤشرات الأخرى المعتمدة لقياس التنمية سيجعلها أكثر مصداقية في التعبير عن خصوصيات الواقع التنموي العربي.

كذلك فإن العديد من الدراسات تؤكد على أن من بين مؤشرات تقدم المجتمع هو المساهمة النسائية في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، وهناك من يرى أن أي خطة تنموية لابد أن تعتمد في جهودها على مشاركة المرأة بجانب الرجل، بوصفها نصف القوى البشرية في المجتمع. لذلك فإن تراجع مجتمعنا العربي يرجع إلى عدة عوامل كان أبرزها اقتصاره في مجهوداته التنموية على قوى الرجل بشكل نسبي، مهمشاً لدور المرأة ومستبعداً لأهمية هذا الدور. ومن هذا المنطلق، فإن أحد أهم

أسباب معوقات التنمية في البلدان العربية، كما أشار إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، يكمن بشكل عام في تهميش قضية المرأة ودورها في العملية التنموية، بالإضافة إلى نقص الحرية ونقص المعرفة.

هذا وقد تم تقسيم محاور هذا العدد من سلسلة جسر التنمية إلى خمسة أقسام، يتناول القسم الأول منها مفهوم التنمية وأهم أبعاده ومدى ارتباطة بمفهوم التمكين، بينما يناقش القسم الثاني مفهوم التمكين بالتركيز على حالة المرأة، ويستعرض القسم الثالث أوضاع المرأة العربية وفقاً لمؤشرات بيئة تمكين المرأة العالمية، بينما ناقش القسم الرابع أهم المعوقات التي تحد من مساهمة المرأة العربية وفقاً لإشكالية النوع الاجتماعي، بينما خصص الجزء الخامس والأخير للخاتمة والتي تتناول مجموعة الإجراءات لتمكين المرأة وادماج احتياجاتها في العملية التنموية.

أولاً: حول مفهوم التنمية

إن التنمية هي عملية متكاملة في الأساس، تهدف للارتقاء بالعنصر البشري دون تمييز بين فئاته. لذلك ينبغي أن تستوعب في خططها كل فئات المجتمع، فنسق القيم من شأنه محو صورة المرأة السلبية، المهمشة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وإحلال صورة المرأة المثقفة الواعية الإيجابية، المشاركة في مختلف الحركات التنموية. كما أنه بالمزيد من الوعي المجتمعي، يتضح الإطار الاجتماعي للعمل والإنتاجية، والدور الاجتماعي للفرد، فيسهل بذلك تحقيق أهداف السياسات التنموية، دونما تفريق في توظيف القدرات البشرية لجميع فئات المجتمع.

فالتنمية المجتمعية في الجوهر، هي نزوع دائم لترقية الحالة الإنسانية للبشر، جماعات وأفراد، رجال ونساء، من أوضاع تعدّ غيرمقبولة في سياق حضاري معين، إلى حالات أرقى من الوجود البشري، تؤدي بدورها إلى ارتقاء منظومة إكتساب المعرفة.

التنمية المجتمعية في الجوهر، هي نزوع دائم لترقية الحالة الإنسانية للبشر، جماعات وأفراد، رجال ونساء، من أوضاع تعدّ غير مقبولة في سياق حضاري معين، إلى حالات أرقى من الوجود البشري، تؤدي بدورها إلى ارتقاء منظومة إكتساب المعرفة.

والمقصود بالتنمية المجتمعية هي تلك التنمية التي تستهدف المجتمع المحلي، وتتم فيه، وتوظفه كأداة فاعلة في تحقيق أهدافها، وبالتالي فهي تتضمن أنواعاً أخرى من التنمية، من حيث موضوعها أو من حيث القطاع الذي تتم في إطاره، كالتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، وتنمية المرأة والطفل والشباب، وهي في الوقت ذاته جزء من عملية تنمية أكبر على مستوى المجتمع، أو الدولة، وتتضمن التنمية المجتمعية العناصر الأساسية التالية:

- جوهرها: تنمية تحترم حقوق الإنسان، وأسس المجتمع المدني، تحترمها بداية

بالإقرار بها بشكل يتداخل مع بنية البرامج والأنشطة التي تتضمنها هذه التنمية، وتساهم مخرجاتها في ترسيخ هذه الحقوق والأسس، محولة إياها إلى واقع في حياة الناس، ويعبر عن ذلك عادة باعتماد هذه التنمية على عنصري المشاركة والتمكين.

- طبيعتها المزدوجة: إذ ينظر إليها كعملية وكمخرجات ناتجة عن تحقيق أهداف برامجها، فالتنمية كعملية تهدف إلى توعية الناس، وحفزهم نحو العون الذاتي، وتطوير قيادة محلية مسئولة، وترسخ القيم الديمقراطية بينهم، أما مخرجات برامجها فتمتد إلى جوانب حياة الناس المختلفة، وفي النواحي الأساسية المرتبطة بحياة المجتمع المحلي المعني.
- التوازن بين الجزئية والكلية: يعاب أحياناً على التنمية المجتمعية بأنها محلية النزعة، تمنع امتداد تأثيرها كعملية إلى المستوى الوطني، أي تساهم بازدياد الفجوة بين الخدمة الاجتماعية، والتغير الاجتماعي. غير أن ذلك لا يعني بالطبع، أن الإمكانية غيرواردة لإيجاد توازن بين هذين البعدين في التنمية المجتمعية، وذلك بالربط بين التنمية المجتمعية والتنمية الوطنية، لإحداث تغير اجتماعي بمعدل ملائم، وضمن زمن معقول، آخذاً بعين الاعتبار السياق الذي تحدث فيه التنمية المجتمعية.
- المنظومة المجتمعية، أداة العمل الأساسية في التنمية المجتمعية: تشكل المنظومة المجتمعية إطاراً يوحد بين عملية التنظيم الاجتماعي للمشاركين، وما يشمله من علاقات داخلية وعلاقات خارجية، والبرامج التي سيقومون على تنفيذها. وحتى يقوم هذا الإطار بوظيفته المطلوبة كأداة فعّالة، فإنه ينبغي توفير مجموعة من ضمانات النجاح الأساسية، تتركز في شروط التأسيس، وينبغي أن يتمتع هذا الإطار بصحة تنظيمية جيدة في أدائه لبرامجه، بالإضافة إلى توفير شروط الاستمرار.

وتجدر الإشارة إلى كثرة المعايير التي تعتمد في التعرف على الموقع الذي تحتله المرأة في أي من المجتمعات البشرية، ومن خلالها يمكن التعرف على واقع ومستوى تلك المجتمعات. ويمكن في هذا الصدد إيراد ثلاثة معايير جوهرية، تعتبر محطات مركزية لاختبار موقع المرأة ومكانتها في المجتمعات العربية، وهي:

- طبيعة علاقات الإنتاج السائدة، أي مستوى تطور القوى المنتجة في المجتمع، المادية منها والبشرية، بما في ذلك مستوى تطور التعليم والمهارة الفنية، وتطور العلوم والحياة الثقافية، أو ما يطلق عليه اليوم بالتطور البشري أو الإنساني.
- مستوى الحياة الديمقراطية، مدى سيادة دستور ديمقراطي وإطار

مؤسساتي شفّاف، وتمتع الشعوب بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

- دور المرأة ومكانتها في المجتمع إلى جانب الرجل، بمعنى مكانتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومدى تمتعها بحريتها وحقوقها كاملة غير منقوصة.

كما تشترط عملية المشاركة النسائية في حركة التنمية وتوجيهها بصفة عامة درجةً معينة من القوة أو التمكين، إذ أن المشارك في الحياة اليومية هو عامل لديه القدرة على الفعل والاختيار، وتحقيق الأوضاع والأهداف التي يرغبها، ومن ثم فإن المشاركة الحقيقية تعني وتفترض درجة الفاعلية وشروط تحققها، وقدرة المرأة على تحقيق إرادتها وتطلعاتها على الصعيد الاجتماعي، على أساس أن السعي نحو القوة عنصر كامن في الفعل الاجتماعي، وهو مصدر أساسي لمقاومة التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية الضاغطة.

ويرتبط مفهوم التمكين في الدراسات الاجتماعية الحديثة بمفهومين آخرين؛ تحقيق الذات أو حضور الذات، وهو المفهوم الذي يشير إلى الوعي والمعرفة والخبرة، أو القابلية لامتلاك تلك العناصر الضرورية للمشاركة، ومقاومة الضغوط الاجتماعية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المرأة بصفة عامة، والمرأة العربية بصفة خاصة، لا زالت تستشعر الكثير من الضغوط المؤسسية الاجتماعية، التي تعوق مشاركتها في حركة التنمية وصنع القرار.

ثانياً: حول مفهوم تمكين المرأة

"التمكين" هو الترجمة العربية الدارجة لمفهوم Empowerment، أحد المفاهيم الشائعة في حقل دراسات المرأة، والذي يشكل أحد أركان منظومة المفاهيم التنموية الجديدة التي تبنتها الأمم المتحدة في الربع الأخير من القرن الماضي، وبالرغم من ذيوعة وتبنيه من قبل الحركات النسائية وبعض الجهات الدولية، إلا أنه يفتقر إلى وجود تعريف واضح محدد حتى في أدبيات الأمم المتحدة ووفقاً لتعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، يعني التمكين؛ العمل الجماعي في الجماعات المقهورة أو المضطهدة لتخطي أو مواجهة أو التغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو تسلبهم حقوقهم.

كما يعرف البنك الدولي التمكين بأنه توسيع قدرات وإمكانات الأفراد في المشاركة والتأثير والتحكم والتعامل مع المؤسسات التي تتحكم في حياتهم، إضافة إلى تملك إمكانية محاسبة هذه المؤسسات. وهناك أيضاً من يرى أن التمكين كعملية تتضمن توفير الوسائل الثقافية والتعليمية الهادفة حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرارات والتحكم في الموارد التي تحت أيديهم.

يعتبر التمكين - بحسب البنك الدولي- توسيع قدرات وإمكانات الأفراد في المشاركة والتأثير والتحكم والتعامل مع المؤسسات التي تتحكم في حياتهم، إضافة إلى تملك إمكانية محاسبة هذه المؤسسات.

هذا، وقد عُنيت الأمم المتحدة بوضع عدد من المؤشرات الكمية والقابلة لقياس مفهوم التمكين، حتى يمكن قياس مدى تمكين المرأة في مختلف المجتمعات، وهي تمثل في الوقت نفسه أهم الاحتياجات التنموية للمرأة، ومن أهم هذه المؤشرات:

- مشاركة النساء في المواقع القيادية.
- مشاركة النساء في اللجان والمواقع العامة.
- إتاحة فرص التعليم والتدريب غير التقليدية أمام النساء.
- مشاركة النساء في عملية صنع واتخاذ القرارات.
- اكتساب النساء مهارات ومقدرات تنظيمية لإنشاء مجموعات للمطالبة بحقوقهن.

كما يعد التمكين نوع من "الدعم الخارجي" ممثلاً في صورة سياسات عامة وإجراءات تستهدف دعم مشاركة النساء في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تجاوز وضعية الاستضعاف والتهميش السائدة. ويتجلى التمكين في ذلك بعاملين، هما:

- الأول؛ العمل على إزالة المعوقات على اختلافها (تشريعية، وإدارية، واجتماعية، وغيرها) التي تعرقل مشاركة النساء في مختلف المجالات التنموية.
- والثاني؛ يتمثل في تقديم التسهيلات واتخاذ الإجراءات السياسية والبرامج التي تدعم مشاركة المرأة وفرصها سواء على صعيد تشكيل القدرات أو استخدام وتوظيف تلك القدرات.

وبذلك يمكن تحديد أهم مجالات تمكين المرأة من خلال الجدول رقم (1)، وأهم المؤشرات التي تقيس مدى التقدم والتراجع في كل مجال من تلك المجالات.

هذا، وقد أوضحت العديد من الأدبيات والإتفاقيات والمواثيق الدولية أهداف تمكين المرأة، والتي تمثل كذلك أهم الاحتياجات التنموية لها، ومن أهم تلك الأهداف ما يلي:

- في مجال التعليم: الوصول إلى إمرأة متعلمة ذات كفاءة ومهارات تخصصية وقادرة على مواصلة التعلم المستمر إلى أقصى حد يسمح به ميولها وقدراتها ورغباتها في جميع مراحلها العمرية، لتحقيق النمو المهني المستدام للمشاركة الفعالة في بناء المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال نظام تربوي متطور بالنسبة لجميع مراحل التعليم لما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي وبنوعية عالية محفزة وجاذبة للتعلم للمرأة في جميع مراحلها

العمرية، الإناث ملتحقات ببرامج التعليم العالي بكافة تخصصاته خاصة التي تتضح فيها فجوة النوع الاجتماعي بنسب متزايدة، التعليم والتدريب المهني متنوع ومتوفر بفرص متكافئة بين الجنسين وفقاً لمتطلبات سوق العمل.

- في مجال عنف المرأة: الوصول إلى إمرأة متمتعة بالحماية من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، آمنة ومستقرة في الأسرة والعمل والمجتمع، بمساهمة فاعلة من القطاعات المعنية كافة، باعتبار مناهضة العنف ضد المرأة مسؤولية وطنية تشاركية، وذلك من خلال إمرأة متمتعة بالحماية النفسية والاجتماعية والتشريعية من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في الأسرة والعمل والمجتمع؛ في جميع مراحلها العمرية، نهج الإدارات والمنظمات والشبكات المعنية بمناهضة العنف ضد المرأة؛ قائم على حقوق الإنسان وفق المنحى التشاركي باعتبار ذلك (مسؤولية وطنية تشاركية).
- في مجال البيئة والتغير المناخي: الوصول إلى إمرأة فاعلة ومتمكنة من المحافظة على البيئة وتنمية مواردها، وذلك من خلال معارف ومهارات المرأة الشابة في المدرسة والجامعة متنامية للحفاظ على سلامة البيئة، إمرأة مشاركة بشكل فاعل ومتنامي في مختلف حقول إدارة وحماية قطاع البيئة، السياسات والاستراتيجيات والقرارات الوطنية المتصلة بالتغير المناخي تراعي احتياجات المرأة.

ثالثاً: أوضاع المرأة العربية وفقاً لمؤشرات بيئة تمكين المرأة العالمية

يستعرض هذا الجزء من الدراسة في إطار الوقوف على أوضاع المرأة العربية أهم المؤشرات الدولية في مجال تمكين المرأة، بهدف الكشف عن أهم الاحتياجات التنموية لها، وصياغة عدد من المقترحات الهادفة إلى إدماج تلك الاحتياجات في الإطار التنموي العام لمختلف الدول العربية، وذلك على النحو التالي:

(أ) دليل التنمية البشرية:

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار تقرير التنمية البشرية في العالم الذي بدأ إصداره عام 1990، بتطوير مؤشر للتنمية البشرية مرتبط بنوع الجنس، ومؤشر التمكين الجندري عام 1995. يستخدم مؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس نفس المتغيرات التي تستخدم في دليل التنمية البشرية وهي "مستوى المعيشة، والمستوى الصحي، والمستوى التعليمي". أما بالنسبة إلى الاختلاف بينهما فيكمن في تعديل متوسط إنجاز كل بلد وفقاً لدرجة التفاوت في الإنجاز بين المرأة والرجل باستخدام صيغة ترجيحية تعبر عن درجة ابتعاد متوسط الإنجاز عن انعدام المساواة، وذلك بافتراض معامل لتجنب عدم المساواة بين النوعين في المجتمع. أما مؤشر التمكين الجندري

فيستخدم متغيرات مرتبطة بالمشاركة السياسية والاقتصادية والدخل.

هذا، وقد تزامن إنشاء مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس ومؤشر التمكين الجندري مع الاعتراف الدولي المتزايد بأهمية رصد التقدم المحرز في القضاء على الفجوة بين الجنسين في كل نواحي الحياة، حيث أسهمت هذه المؤشرات إسهاماً كبيراً في النقاش، لكن القيود المفاهيمية والمنهجية دعت في 2010 إلى اعتماد مؤشر جديد هو (مؤشر عدم العدالة بين الجنسين) للأسباب التالية:

- أن مؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس هو في الحقيقة تعديل على مؤشر التنمية البشرية يأخذ بالاعتبار التفاوت بين الجنسين في مكوناته الأساسية، والتي لا يمكن تفسيرها بمعزل عن مؤشر التنمية البشرية، بالإضافة إلى إن الفرق بين مستويات المؤشرين تبدو صغيرة لأن التفاوتات في المكونات الثلاث ضعيفة، مما يعطي انطباعاً مضللاً بأن الفجوة بين الجنسين ليست ذات صلة.
- بالإضافة إلى ذلك فإن فجوة الدخل بين الجنسين تقدّر، في حالات عديدة، نظراً لقصور في البيانات، بطريقة غير واقعية من خلال احتساب فجوة تقدّر بـــ 25 % من دخل الذكور.
- كما أن الاعتماد على مكون الدخل في مؤشر التنمية البشرية ومؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس يسبب تحيّزها للدول المرتفعة الدخل، مما قد يسيء إلى الدول منخفضة الدخل حتى مع درجة عالية من المساواة بين الجنسين.
- من هنا جاء مؤشر عدم العدالة بين الجنسين من أجل اعتماد منهجية ومكونات مختلفة تعكس أكثر الفجوة بين الجنسين وهي مجال الصحة النفاسية والمشاركة في سوق العمل والتمكين.

ويمكن توضيح تلك الفروقات أعلاه من خلال الأشكال التالية:

شكل رقم (1): مكونات دليل التنمية البشرية

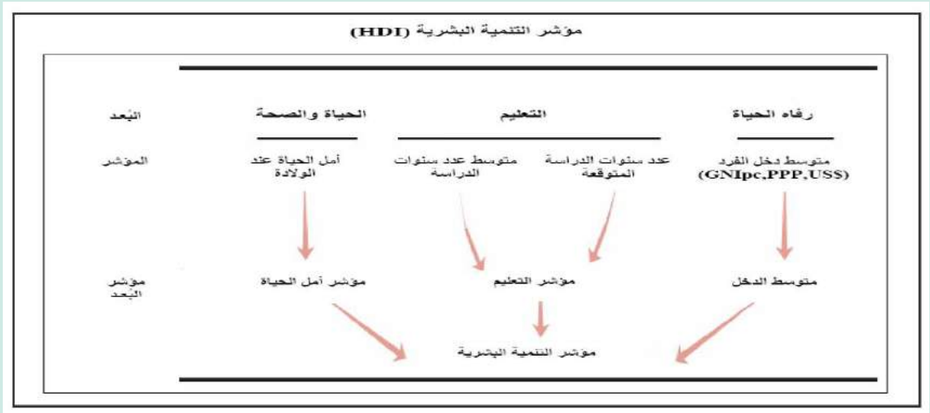

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل التنمية البشرية، 2014.

شكل رقم (2): مؤشر عدم العدالة بين الجنسين

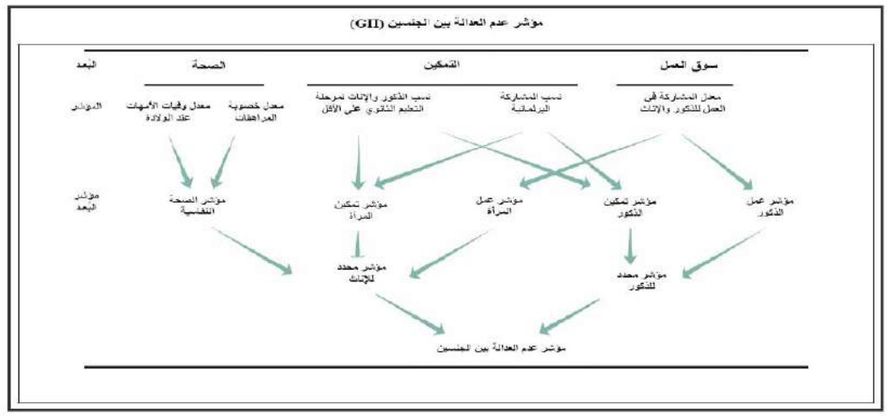

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل التنمية البشرية، 2014.

وبذلك يمكننا مناقشة أوضاع المرأة العربية في مجال عدم المساواة بين الجنسين وفقاً لمؤشر عدم العدالة بين الجنسين (GII)، وذلك من خلال الجدول رقم (2)، وفقاً لبيانات عام 2014.

يتضح من الجدول رقم (2)، بأن ترتيب الدول العربية وفقاً لهذا المؤشر يتراوح ما بين 40 لليبيا و 152 لليمن، مما يدلل على تفاوت الدول العربية على مستوى هذا المؤشر. كما يوضح الجدول أيضاً تصدر كل من قطر والإمارات والكويت المؤشر الفرعي الخاص بـــ «نسبة وفيات الأمهات عن كل 100 ألف مولود حي» حيث حققت تلك الدول معدلات وفيات منخفضة نتيجة تطور مستوى خدمات الصحة الانجابية فيها، حيث بلغ المؤشر لتلك الدول 7 و12 و 14 على التوالي، بينما تصدر كل من ليبيا وتونس وقطر المؤشر الفرعي الخاص بـــ «معدل مواليد المراهقات (لكل 1000 امراة بين 15-19 سنة)»، ويعود ذلك لعملية تأخر سن الزواج في تلك الدول، حيث بلغت قيم تلك الدول 2.5 و 4.6 و 9.5 على التوالي، أما بالنسبة للمؤشر الفرعي الخاص بـــ «حصة المرأة من المقاعد في البرلمان»، نجد بأن هناك انخفاض عام في هذا المؤشر حيث تصدر كل من تونس والجزائر والعراق بنسب 26.7 و 25.8 و 25.5 على التوالي، أما فيما يخص نسبة السكان الذين التحقوا بالتعليم الابتدائي (25 سنة فما فوق) من الإناث، نجد بأن أوضاع الدول العربية متفاوته، حيث بلغت النسبة في البحرين نحو 74.4% والامارات 73.1% بينما تنخفض النسبة بشكل كبير في اليمن لتصل إلى 7.6% مقابل 24.4% للذكور، وفي موريتانيا 8% مقابل 20.8% للذكور. كما أن أوضاع مساهمة المرأة في قوة العمل تعد منخفضة هي الأخرى (نسبة المساهمة في قوة العمل 15 سنة فما فوق)

حيث كانت أعلى نسبة في قطر بـــ 50 % مقابل 95.6% للذكور، وفي الامارات 46.6 % مقابل 91 % للذكور، وفي الكويت 43.4 % مقابل 82.8 للذكور، وتنخفض هذه النسبة لمعدلات كبيرة في سوريا والعراق والاردن والسعودية على التوالي. ويتضح من الجدول رقم (3) متوسط معدل الدول العربية على مستوى مختلف المؤشرات الفرعية لمؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII).

حققت الدول العربية بشكل عام نتائج متراجعة على مستوى مختلف المؤشرات الفرعية لمؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII)، حيث حققت على مستوى مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (2014) بشكل عام نتيجة بلغت 0.546، مقابل 0.450 للمتوسط العالمي (كلما قلت القيمة كلما كان المستوى أفضل)، بينما بلغ معدل وفيات الأمهات عند الولادة 164 عن كل 100 ألف مولود حي، بينما كان المتوسط العالمي 145، أما بالنسبة معدل خصوبة المراهقات بلغ 45.4 في الدول العربية (لكل 1000 امراة بين 15 - 19 سنة)، في مقابل 47.4 على المستوى العالمي، وبالنظر إلى عدد المقاعد في البرلمانات الوطنية بالنسبة للمرأة العربية فقد بلغ المتوسط 13.8%، مقابل 21.1 % على مستوى العالم، كما كانت نسبة السكان الذين التحقوا بالتعليم الابتدائي (25 سنة فما فوق) بالدول العربية 32.9% للإناث و 46.4% للذكور، مقابل 54.1% للإناث و62.2% للذكور على المستوى العالمي، وبالنسبة لمعدل المشاركة في قوة العمل في الدول العربية كانت 24.7% للإناث و 73.2% للذكور، مقابل 50.6% للإناث و 76.7 للذكور على مستوى العالم، ويوضح الجدول رقم (4) مقارنة نتائج الدول العربية بأقاليم أخرى على مستوى مختلف المؤشرات الفرعية لمؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII).

(ب) مؤشر الفجوة بين الجنسين للمنتدى الاقتصادي العالمي:

حققت الدول العربية بشكل عام نتائج متراجعة على مستوى مختلف المؤشرات الفرعية لمؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII)، حيث حققت على مستوى مؤشر عدم المساواة بين الجنسين للعام 2014 بشكل عام نتيجة بلغت 0.546، مقابل 0.450 للمتوسط العالمي (كلما قلت القيمة كلما كان المستوى أفضل).

يهدف هذا المؤشر إلى قياس حجم ونطاق التفاوت القائم على مستوى النوع الاجتماعي، وتتبع التقدم الذي تحرزه الدول في محاربة هذا التفاوت، وذلك من خلال أربعة مؤشرات فرعية هي «التعليم، والمشاركة الاقتصادية، والتمكين السياسي، والصحة»، كما يهدف هذا المؤشر أيضاً لخلق وعي أكبر بين الدول نحو التحديات التي تتعلق بالفجوة بين الإناث والذكور، والمساعدة على تصميم تدابير وسياسات فعالة لسد هذه الفجوة.

هذا، وقد كشفت نتائج التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2014، عن تقارب كبير بين مختلف الدول العربية، حيث احتلت الكويت المرتبة الأولى عربياً بقيمة تساوي 0.646، في حين احتلت اليمن المرتبة الأخيرة على مستوى الدول العربية بقيمة تساوي 0.515. ويوضح الشكل رقم (3) نتائج مؤشر الفجوة بين الجنسين (المؤشر الإجمالي) لبعض الدول العربية مقارنة بدول أخرى.

كشفت نتائج التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2014، عن تقارب كبير بين مختلف الدول العربية، حيث احتلت الكويت المرتبة الأولى عربياً بقيمة تساوي0.646 . في حين احتلت اليمن المرتبة الأخيرة على مستوى الدول العربية بقيمة تساوي0.515 .

الشكل رقم (3): مؤشر الفجوة بين الجنسين (المؤشر الإجمالي) لبعض الدول العربية مقارنة بدول أخرى

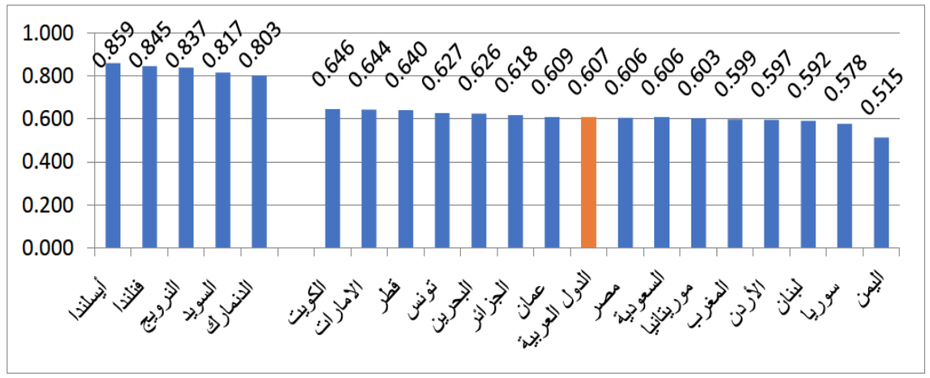

المصدر: تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2014 حول مؤشر الفجوة بين الجنسين.

وفيما يخص بُعد المشاركة الاقتصادية (كما يتضح من الشكل رقم 4) فقد احتلت قطر المرتبة الأولى عربياً بقيمة قدرت بـ 0.6197، في حين تحصلت سوريا على المرتبة الأخيرة بـ 0.2975، ويعود هذا التردي في المستوى إلى ضعف معدل مساهمة المرأة في قوة العمل والتي بلغت نحو 24.7%، وإلى ضعف معدل مشاركة المرأة في الوظائف التشريعية (البرلمانية)، ووظائف كبار المسؤولين والمديرين.

الشكل رقم (4): مؤشر الفجوة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية لبعض الدول العربية مقارنة بدول أخرى

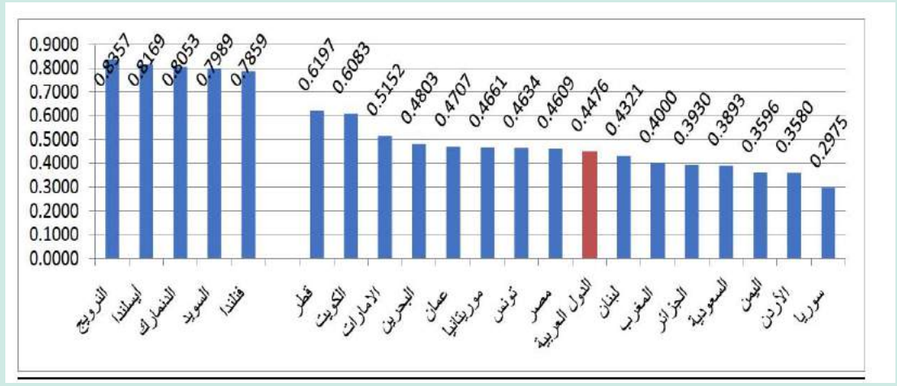

المصدر: تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2014 حول مؤشر الفجوة بين الجنسين.

كما يظهر مؤشر التعليم تقارباً كبيراً بين الدول العربية بقيمة تقدر بـــــ 0.9401. وقد إحتلت الأردن المرتبة الأولى عربياً بقيمة 0.9906، غير أن المرتبة الأخيرة تحصلت عليها اليمن بقيمة تساوي 0.7068، ويعود هذا الارتفاع بمؤشر التعليم إلى اهتمام الدول العربية بهذا المجال من خلال سن قوانين إلزامية التعليم، وإرساء برامج لتعليم الكبار ومحو الأمية.

الشكل رقم (5): مؤشر الفجوة بين الجنسين في التعليم لبعض الدول العربية مقارنة بدول أخرى

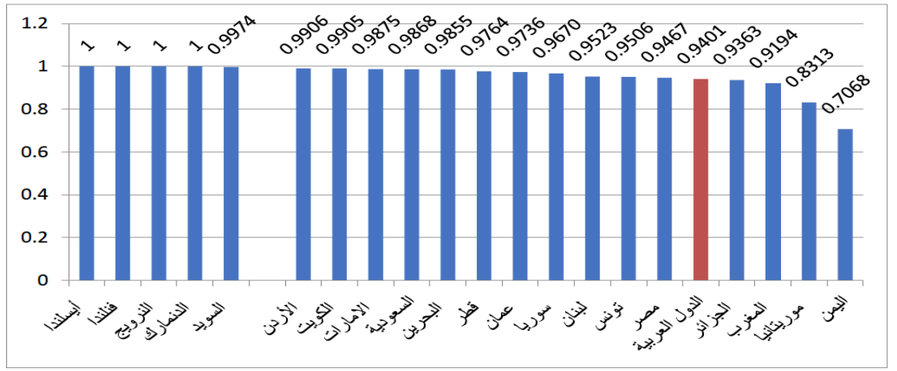

المصدر: تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2014 حول مؤشر الفجوة بين الجنسين.

أما في مجال الصحة بين الدول العربية تحصلت سوريا على أعلى نسبة للمؤشر بقيمة تساوي 0.9791، في حين تحصلت قطر على أقل نسبة بقيمة قدرت بـــــ 0.9522، ويعود هذا الارتفاع بالمؤشر إلى إعطاء أهمية إلى صحة المرأة وابتعادها عن مخاطر الحياة. مما أدى إلى ارتفاع معدل الحياة الصحية المتوقع لدى النساء مقارنة بالرجال.

الشكل رقم (6): مؤشر الفجوة بين الجنسين في الصحة لبعض الدول العربية مقارنة بدول اخرى

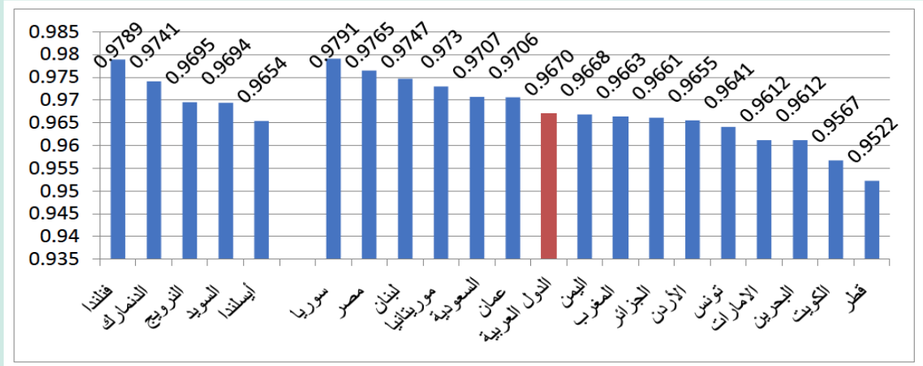

المصدر: تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2014 حول مؤشر الفجوة بين الجنسين.

أما في مجال التمكين السياسي تظهر البيانات ضعفاً ملحوظاً في مساهمة المرأة في الحياة السياسية، (علماً بأن معظم الدول العربية قد أعطت المرأة حقوقها السياسية سواء بالترشيح أو الانتخاب في المناصب البرلمانية، ولكن واقع الأمر فيما يتعلق بانخفاض قيمة المؤشر يعود إلى الثقافة المجتمعية التي تكمن في تفضيل عنصر الرجال عن النساء في تقلد المناصب السياسية العليا، ما يدلل على إغفال المؤشر للعنصر الثقافي في مسألة القياس)، وخاصة في تقلدها للمناصب الوزارية ورئاسة الدولة. عربياً بلغ متوسط مؤشر التمكين السياسي للمرأة بقيمة 0.0734، وتعود هذه الفجوة بالخصوص إلى الثقافة السائدة لدى المجتمع العربي – كما أسلفنا – بإعطاء القدوة للرجال من جهة، وإلى الأعراف والتشريعات التي تحرم المرأة في بعض الدول من تقلد منصب رئاسة الدولة من جهة أخرى، هذا وقد احتلت الجزائر المرتبة الأولى عربياً بقيمة تساوي 0.1772 في حين تحصلت لبنان على المرتبة الأخيرة بقيمة بلغت 0.01.

الشكل رقم (7): مؤشر الفجوة بين الجنسين في المجال السياسي لبعض الدول العربية مقارنة بدول اخرى

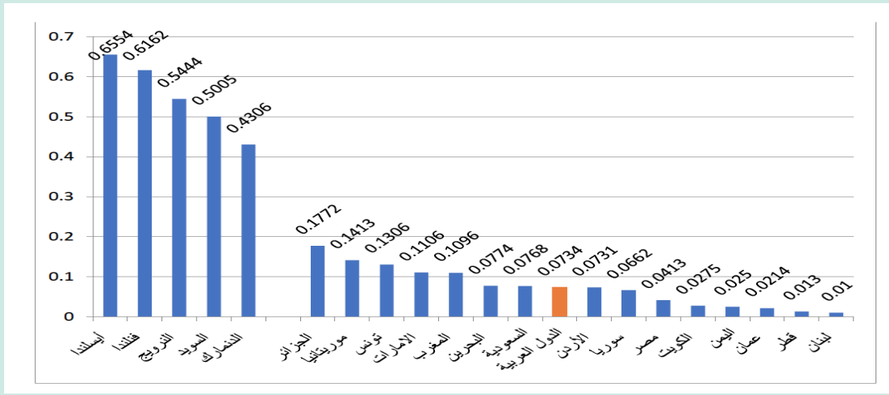

المصدر: تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2014 حول مؤشر الفجوة بين الجنسين.

(ج) الفجوة بين الجنسين والأداء الاقتصادي:

تقوم تنافسية الدول أساساً على العامل البشري – ومستوى تعليمه وإنتاجيته وبما أن المرأة تشكل نصف قوة العمل فإن سد الفجوة بين المرأة والرجل هي مسألة كفاءة اقتصادية قبل أن تكون مسألة حقوقية. ويظهر من خلال الشكل رقم (8)، والشكل رقم (9)، العلاقة بين مؤشر الفجوة بين الجنسين مع مؤشر التنافسية العالمية لعام (2014/2013)، ومع الناتج المحلي الإجمالي للفرد وجود ترابط بين مستوى المساواة بين الجنسين والأداء الاقتصادي والبشري.

شكل رقم (8): العلاقة بين مؤشر الفجوة بين الجنسين ومؤشر التنافسية العالمي

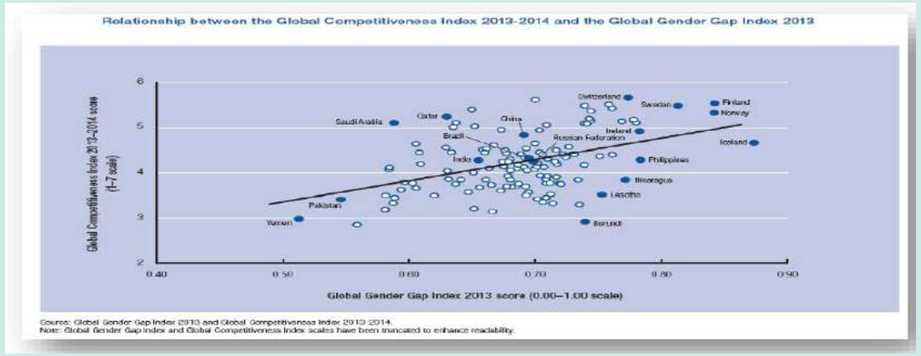

المصدر: تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2014 حول مؤشر الفجوة بين الجنسين.

شكل رقم (9): العلاقة بين مؤشر الفجوة بين الجنسين ومتوسط الدخل

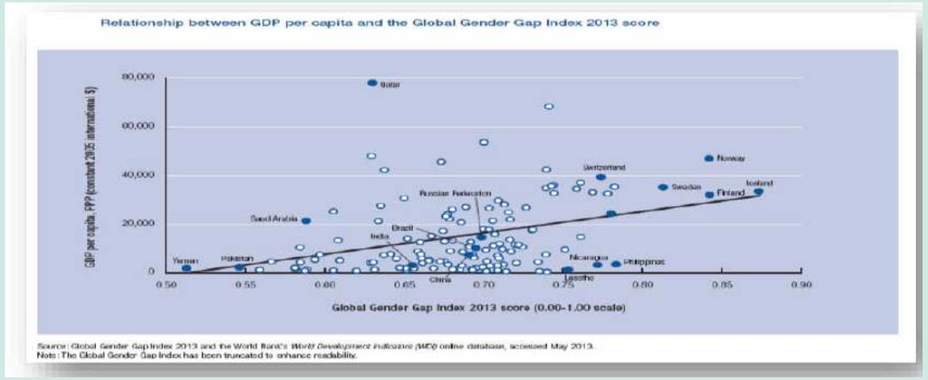

المصدر: تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2014 حول مؤشر الفجوة بين الجنسين.

يتبين من الأشكال السابقة رقم (9،8) وجود اتجاه عام يدل على علاقة موجبة بين مؤشر الفجوة بين الجنسين وكل من مؤشر التنافسية العالمي ومتوسط الدخل، (إلا أن البحث في هذه العلاقة يحتاج بطبيعة الحال إلى مزيد من الدراسة القياسية لأخذ نتائج أدق لاثباتها بشكل إحصائي) وهو يتفق مع أدلة متزايدة على أن تمكين المرأة يعني استخدام أكثر كفاءة للرأس المال البشري ما يعزز من مستوى الإنتاجية والنمو الاقتصادي؛ بمعنى آخر زيادة القدرة التنافسية للبلد تعتمد من بين أمور أخرى، على كيفية الاستثمار في تعليم الأبناء وتهيأتهم ومدى مشاركتهم الفعلية في المجالات الاقتصادية والسياحية والقيادية، ويتبين كذلك من الشكلين السابقين بأن هناك أربعة مجموعات من الدول، وهي:

- الدول التي تمكنت من سد الفجوة التعليمية والمشاركة الاقتصادية.
- الدول التي تمكنت من سد الفجوة التعليمية وبقيت المشاركة الاقتصادية فيها ضعيفة.
- الدول التي لا تزال تعاني من فجوة تعليمية عريضة ومشاركة اقتصادية عريضة.
- الدول التي لا تزال تشكو من فجوة تعليمية عريضة ولكن تتمتع بمستويات مرموقة من المشاركة الاقتصادية للمرأة.

ويتضح من ذلك وفقاً للأوضاع والتجربة العالمية، الآتي:

<u>المجموعة الأولى</u> حققت استثمارات هامة في مجال الصحة والتعليم للمرأة، ونرى عموماً العائد على هذا الاستثمار في مستوى عالي من مشاركتهن في العمل والسياسة. وتشمل دول أوروبا الشمالية والولايات المتحدة والفلبين وكندا واستراليا ونيوزلندا. مع ذلك لا تزال تشكو هذه الدول من بعض

الثغرات في مستويات عدة مثل الأجور والمناصب القيادية العليا، وقد ساعدت مستويات المشاركة الاقتصادية المرتفعة للإناث في هذه الدول على دفع النمو من خلال دفع الابتكار والأفكار الجديدة التي تزدهر في بيئة متنوعة بالإضافة إلى الاستفادة من السلوك المنضبط والقرارات الواعية والأقل مخاطرة للنساء في هياكل القيادة الوسطى وبعض المناصب العليا. كما يتبين في بعض الدول المتقدمة مع زيادة أعداد النساء المتخرجات من الجامعات،هنا تبرز إشكالية المفاضلة بين المسيرة المهنية ومتطلباتها والأسرة ما يدعو إلى إيجاد سياسات تضمن إزالة الحواجز التي تحول دون دخول المرأة العمل والارتقاء في السلم الوظيفي. بالإضافة إلى وضع سياسات تضع حداً للممارسات التي تخل بإعطاء فرص متكافئة للجنسين لاعتلاء المناصب القيادية.

أما المجموعة الثانية فبالرغم من استثماراتها الهامة في الصحة والتعليم لصالح المرأة فلا نرى عائداً على هذه الاستثمارات بسبب الاخفاق في إزالة العوائق التي تحول دون زيادة هامة في مستوى مشاركة الإناث في العمل، وقد أظهرت بعض الدراسات أن سد هذه الفجوة تزيد معدل النمو بـ 16 % في حالة اليابان على سبيل المثال. كما تبين بعض التقارير الصادرة من الأمم المتحدة أن تقييد فرص عمل النساء يكلف إقليم آسيا ودول المحيط الهادي ما بين 42 و46 مليار دولار سنوياً، كما تظهر دراسة أخرى للبنك الدولي أن الحواجز في وجه تحسين مشاركة النساء في العمل تحول دون الاستفادة من الاستثمارات الهائلة خلال العقود الماضية في تعليم البنات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما تظهر دراسة أخرى أن زيادة مشاركة المرأة في العمل يرتبط بتوسع الطبقة المتوسطة، وسلوك إنفاقي مختلف لدى المرأة يؤدي إلى زيادة معدلات الادخار وتحول نمط الانفاق الأسري ما قد يستدعي استعداداً تدريجياً لبعض الصناعات كالأغذية والرعاية الصحية والتعليم ورعاية الأطفال والملابس وغيرها.

وفي المجموعتين الثالثة والرابعة لا تزال الاستثمارات الأساسية في الصحة والتعليم دون المستوى، بالإضافة إلى الحقوق الأساسية بما في ذلك الأطر القانونية حول الميراث والحقوق الإنجابية ومكافحة العنف بأنواعه.

وتحتوي المجموعة الثالثة على دول «كاليمن، وباكستان، والهند، وبنغلاديش، ونيبال». في حين تحتوي المجموعة الرابعة على الملاوي وموزمبيق وبرندي وغانا ولاوس والتي تشكو من فجوة تعليمية هائلة، وتتمتع بمشاركة نسائية بالعمل يعتد بها ولكن في أعمال متدنية المهارات، وكذلك تتمتع النساء بنفاذ أعلى للملكية والدخل واتخاذ القرارات. ويبدو أن النساء في هذه الدول يستثمرن أكثر من الرجال في تعليم الأبناء. وهناك أدلة من الهند تشير إلى أن النساء

اللآتي يشغلن مناصب في الحكومات المحلية حققوا نتائج أفضل للمجتمعات الحلية خاصة فيما يتعلق بالتصرف في الميزانية، بالإضافة إلى الحصول على مزيد من الموارد.

ويتبين كذلك أن الدول التي تعاني من شيخوخة السكان هي الدول التي تتمتع الأكثر بمشاركة اقتصادية للنساء، بالمقابل يبدو في بعض الدول إنه إذا وجدت ترتيبات تسمح بمشاركة النساء في العمل والإنجاب فإن معدلات المشاركة الاقتصادية والخصوبة تبدو عالية، وتبدو هذه الترتيبات أيضاً في غاية الأهمية لمجابهة المشاكل المترتبة على شيخوخة السكان.

عموماً يتبين أن عمق وتفاصيل الفجوة بين النساء والرجال هي نتيجة للعديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وفي نفس الوقت يرتبط مدى هذه الفجوة بإطار السياسات والترتيبات المتبعة. من هنا تظهر الحاجة للقيام بدراسات لفهم السياسات الفعالة وإمكانية تطويعها لمختلف الدول العربية.

رابعاً: المعوقات التي تحد من مساهمة المرأة في العملية التنموية في إطار إشكالية النوع الاجتماعي

يعني مفهوم النوع الاجتماعي مختلف الأدوار والحقوق والمسؤوليات التي تعود للنساء والرجال والعلاقات القائمة بينهم. ولا يقتصر المفهوم على النساء والرجال، وإنما يشمل الطريقة التي تحدد بها خصائصهم وسلوكياتهم من خلال مسار التعايش الاجتماعي. ويرتبط النوع الاجتماعي عموما بحالات اللامساواة في النّفوذ وفي إمكانية الاستفادة من الخيارات والموارد. وتتأثر المواقع المختلفة للنساء والرجال بالحقائق التاريخية والدينية والاقتصادية والثقافية.

ويتم تعريف علاقات النّساء والرّجال بطرق مختلفة حسب اختلاف المجتمعات. وتشكّل هذه العلاقات التي يتقاسمها النّساء والرّجال ما يسمّى علاقات النّوع الاجتماعي التي تشكّلها مجموعة متنوّعة من المؤسّسات مثل الأسرة والنّظم القانونية والسوق. وتتمثل علاقات النوع الاجتماعي في علاقات قوى تراتبية بين النساء والرجال تميل إلى تكريس دونية النساء. وغالبا ما تُقبل تلك العلاقات التراتبية على أنها طبيعية بالرغم من أنها محدّدة اجتماعياً ومتوطنة ثقافياً وقابلة للتغير عبر الزمن. وتشكل علاقات النوع الاجتماعي ديناميكية تتميز بالصراع والتعاون في نفس الوقت وتتخللها محاور أخرى من الاعتبارات المتراكمة التي تشمل الطائفة والطبقة والعمر والحالة الاجتماعية والموقع داخل الأسرة.

وباعتبار ما سبق ذكره، فان أي تحليل مراع لمتطلبات النوع الاجتماعي يعني الطريقة المنهجية في تناول تأثيرات التنمية المختلفة على النساء والرجال. كما يتطلب أي تحليل مراع لمتطلبات النوع الاجتماعي فصل البيانات حسب الجنس وفهم كيفية تقسيم

العمل ومكافأته. ويتعين أن يتم التحليل المراعي لمتطلبات النوع الاجتماعي في كافة مراحل عملية التنمية، بذلك يمكن طرح تساؤل هام حول كيفية إتخاذ القرارات والخطط التي تميز أو تهمش أدوار النساء في العملية التنموية.

هذا، وقد شهد العالم منذ بداية تسعينيات القرن الماضي تحولات كبرى، من حيث الاهتمام بمحور النوع الاجتماعي والتنمية. وكان ينظر إلى هذا المحور من خلال مؤتمر المكسيك في عام 1975 ومؤتمر كوبنهاجن في عام 1980 ومؤتمر نيروبي في عام 1985 على أنه موضوع فئة ضعيفة (المرأة) بحاجة إلى دعم اجتماعي. وقد توحدت كل هذه المؤتمرات في عدم تركيزها على إشكالية المشاركة الاقتصادية للمرأة وبناء قدراتها التنموية المتكاملة. ومع تطبيق برامج التكيف الهيكلي للاقتصاد في عقد الثمانينات في عدد كبير من الدول العربية، وما صاحبته من تحديات إقتصادية، تطورت منهجية دراسة قضايا المرأة، واتجهت إلى التركيز على قضايا التنمية بمفهومها الشمولي. وبرز هذا التوجه في تسعينات القرن الماضي من خلال المؤتمرات الدولية التي تعرضت إلى قضايا المرأة، التي نخص بالذكر منها: مؤتمر البيئة والتنمية في ريوديجانيرو عام 1992، مؤتمر حقوق الإنسان بفينا عام 1993، مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة عام 1994 ، مؤتمر القمة الاجتماعية بكوبنهاجن عام 1995 بلوغاً إلى مؤتمر بكين عام 1995 أيضاً، وغيرها من مؤتمرات وفعاليات. وفي المؤتمر الأخير (بكين) أجمعت كل الورش المنعقدة على أهمية عدد من المواضيع التي تخص الأوضاع الاقتصادية للمرأة وتأنيث الفقر والبطالة وقضايا الملكية. تطرح ورقة عمل بكين الذي خرج بها المؤتمر خطة متكاملة لتمكين المرأة، حيث تدعو الحكومات وكافة الجهات المؤثرة إلى تشجيع اعتماد سياسة فعالة وواضحة ترمي إلى إدماج النوع الاجتماعي في جميع السياسات والبرامج، بحيث يسبق اتخاذ القرارات تحليل لآثارها على كل من المرأة والرجل. بالإضافة إلى ذلك، وافقت أكثر من 186 دولة على ميثاق الأمم المتحدة حول القضاء على كل أنواع التمييز ضد المرأة.

وقد مثل مؤتمر بكين تحولاً نوعياً في معالجة قضايا المرأة الاقتصادية ودعم رؤية المرأة وعلاقات النوع الاجتماعي المنادية بإعادة توزيع علاقات القوى في المجتمع والمقترحة لآليات متنوعة لتحقيق هذا الهدف. كما طرح ولأول مرة أجندة موحدة للمرأة شمالاً وجنوباً، مؤكداً بذلك على أن القضايا الخصوصية للمرأة لا تغيب في أي مجتمع من المجتمعات رغم تفاوتها الكبير في درجة النمو والأهمية.

وارتبطت إشكالية النوع الاجتماعي والتنمية بطرح قضيتي المرأة من ناحية والتنمية من ناحية أخرى. فالمرأة تطرح قضايا الإنسان عامة، كما تطرح قضايا نوعية التطور الاجتماعي ورفاهية الحياة وشروط التجدد الذاتي الاقتصادي والاجتماعي

والسياسي وتحرير الإنسان من الاستغلال والفقر والمرض والأمية، كما أنها ترتبط بالفعل الاجتماعي بمفهومه العام والمتنوع والمتعلق بالقوى البشرية داخل المجتمع ومساهمتها في عملية اتخاذ القرار. لذلك فان موقع المرأة بهذا المنظور الشمولي يطرح مراجعة جذرية لنظام تقسيم العمل التقليدي بين الرجل والمرأة داخل المجتمع، كما يضمن رؤية مجددة للتوازن المجتمعي مبنية على التكامل والشراكة.

أما التنمية فتطرح إشكالية بناء القدرات والهياكل والنظم بطريقة تدفع الدول من حالة التراجع إلى حالة التقدم، ولا يمكن لقضايا التنمية أن تطرح بصفة شمولية، دون وضع الإنسان رجلا وامرأة في صدارة الاهتمام كقوة لتحقيق التنمية وكطرف مؤهل لاقتسام نتائجها حسب آليات توزيع عادلة. فالتنمية بهذه الرؤية، تجعل من أهدافها الأساسية تحسين أوضاع النساء وتوفير الفرص المتكافئة لهم مع الرجال في المشاركة الاقتصادية، كما توفر فرصاً متكافئة للرجال مع النساء في المشاركة الاجتماعية ويكون التكامل ضمن التوازن.

ومن خلال الرؤية الشمولية لمشاركة المرأة في التنمية، فإنه يمكن الإشارة إلى المعوقات الأساسية التي تقف دون المشاركة الكاملة للمرأة في التنمية بمفهومها الشامل[1]، وهي:

- <u>تحديات التنشئة الاجتماعية:</u>
  إن عملية التنشئة الاجتماعية (Socialization) من أهم العمليات تأثيراً على الأفراد في مختلف مراحلهم العمرية، لما لها من دور أساسي في تشكيل شخصياتهم وتكاملها، وهي إحدى عمليات التعلم التي عن طريقها يكتسب الأفراد العادات والتقاليد والاتجاهات والقيم السائدة في بيئتهم الاجتماعية التي يعيشون فيها، وتتم عملية التنشئة الاجتماعية من خلال وسائط متعددة، وتعد الأسرة أهم هذه الوسائط، فالأفراد يتلقون عنها مختلف المهارات والمعارف الأولية وتعد بمثابة الرقيب على وسائط التنشئة الأخرى. ووفقا لهذا التعريف، فإن معوقات التنشئة الاجتماعية ترتبط بالمخلفات الثقافية لعديد من الحضارات التي اعتبرت المرأة كائناً دونياً. وبرزت هذه النظرة التي تركت مخلفاتها من خلال الآية الكريمة، حيث قال تعالى «وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودًا وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون» (سورة النحل). وإن نظرة الحزم التي عالج بها الإسلام

(1) تعرف التنمية بمفهومها الشامل على أنها «عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر ليعيشوا الحياة التي يرغبون في تحقيقها»، ولأغراض فهم الواقع المشاهد وتحليله تم استنباط خمس حريات وسائلية ذات علاقة بالسياسات الملائمة لأغراض التنمية تشتمل على الحريات السياسية، والتسهيلات الاقتصادية، والترتيبات الاجتماعية، وضمانات الشفافية، والأمان الاجتماعي. ودون الدخول في تفاصيل فلسفية يهمنا ملاحظة أن هذه الحريات الوسائلية تكمل وتعضد بعضها البعض بحيث يعني إحراز التقدم في أي منها تحسين حالة الحريات الأخرى؛ مما يعني بالتالي الارتقاء برفاه الإنسان. لمزيد من التفاصيل أنظر، علي عبدالقادر، الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية، سلسلة إجتماعات الخبراء، العدد رقم 34، 2010.

قضايا المرأة تتطلب عملاً متواصلاً وآليات متجددة قادرة على جعل الفتاة في الأسرة مصدر اعتزاز وعنصر توازن، فيتم إعدادها منذ مراحل طفولتها المبكرة للدورين الاجتماعي والاقتصادي بصفة متكاملة مع أدوار الرجل لضمان الشراكة والتكامل.

- <u>تحديات إنعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على مشاركة المرأة:</u>

لقد طرحت في فترة ثمانينات القرن الماضي مراجعات إقتصادية هامة من أجل التكييف الهيكلي للاقتصاد، وطرحت بعدها برامج إعداد المنظومات الاقتصادية للانفتاح على العالم الخارجي، وتطرح اليوم قضايا الأسواق المفتوحة والفضاءات التجارية المشتركة والمبادلات الحرة وما يصاحبها من تنوع أفق التنمية وتوسع مجالاتها وتعدد فرصها من ناحية، وما ينعكس عنها أيضاً من منافسة شديدة وتهميش للقوى البشرية ذات القدرات المحدودة، وإقصاء للمناطق الفقيرة غير القادرة على الاندماج الاقتصادي في المنظومة الوطنية والإقليمية والدولية من ناحية أخرى. و في هذا الصدد، يمكن ذكر أربعة معوقات أساسية نتجت عن الانعكاسات السلبية لعدم تهيئة القوى البشرية النسوية للإصلاح الاقتصادي:

- لقد تعرضت المنظومة الاقتصادية إلى تغييرات أساسية جعلت القدرات الذاتية والكفاءات المهنية تتطور بصفة كبيرة، لتتكيف مع المتطلبات الاقتصادية الجديدة في مستوى منظومة وآليات ومراكز العمل، وهو ما جعل القوى البشرية الأقل تكويناً هي القوى المهددة أكثر بالتهميش والبطالة، وفي هذا الإطار تعرضت المرأة إلى أكثر من ذلك.
- طرحت برامج الإصلاح الاقتصادي مراجعة قطاعية لمنظومة الإنتاج من أجل خيارات جديدة ضمن المنافسة الدولية، وقد تعرضت في هذا الإطار قطاعات النسيج والملابس وبعض المنتوجات الإلكترونية المعتمدة على منظومة الإنتاج الآلي وبعض الصناعات الغذائية إلى تغييرات جذرية لمواجهة المنافسة إلى إعادة هيكلة القوى العاملة باعتماد القدرات العالية وإقصاء القدرات الضعيفة. وقد وجدت قوى الإنتاج النسائية في هذه القطاعات صعوبات كبيرة للتأقلم مع الأوضاع الجديدة، مما أدى إلى انحصار العمالة فيها. و يطرح هذا الوضع دعم مواقع المرأة ضمن برامج

الإصلاح القطاعية، وذلك بإقرار منظومات خصوصية في التدريب وإعادة التأهيل والدعم الاجتماعي للمرأة ضمن هذه البرامج، وذلك حتى لا ينعكس الإصلاح الضروري للقطاعات الإنتاجية على المشاركة الاقتصادية للمرأة.

- تطلبت برامج التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي إعادة توزيع الميزانيات والضغط على النفقات العمومية، مما أدى في كثير من الأحيان إلى تعرض نفقات الصحة والتعليم والإحاطة أو الحماية الاجتماعية إلى الضغط، وهي قطاعات مؤثرة بشكل كبير على تشغيل المرأة من ناحية ومنعكسة أكثر على أوضاعها الاجتماعية من ناحية أخرى، وبالتالي فقد تقلصت إمكانيات إدماج المرأة في القطاع العام في ظرف تزايدت فيه مساهمتها في الأنظمة التعليمية وخاصة داخل الجامعات، وبالتالي فقد كانت حظوظ اندماجها الاجتماعي أقل من حظوظ الرجل بنفس القدرات. ونلاحظ في هذا الإطار أن كل الدول العربية تعيش اليوم تحديات الاندماج في الاقتصاد الدولي وتطبيق إتفاقيات منظمة التجارة العالمية مع تعثر المحيط الإقليمي على التفاعل معها. ويطرح هذا الموضوع دعم البرامج الخصوصية لإدماج المرأة العربية في أسواق العمل، حتى تتناسب مساهمتها في المنظومات التعليمية وخاصة منها الجامعية التي تتعدى فيها نسبة النساء 50 %، مع مساهمتها في المنظومات خاصة في القطاعات المنظمة والواعدة مثل قطاع الخدمات.
- تتطلب برامج الإصلاح الاقتصادي دعماً للقطاعات المتجددة، وخاصة ذات المحتوى التقني ودعم مجال الخدمات المصرفية والدراسية والتدريبية وغيرها، وكلها قطاعات تتطلب قدرات ذاتية متطورة. ورغم اكتساح المرأة للتعليم الجامعي في معظم الدول العربية وبصفة ناجحة، فهي مازالت تجد معوقات كبيرة للاندماج ضمن هذه القطاعات.

- <u>تحديات صعوبة الأوضاع الاجتماعية وانعكاساتها على المرأة داخل الدول العربية:</u> لقد مثل تصاعد معدلات البطالة وضعاً إجتماعياً صعباً في معظم الدول العربية، وهي تعتبر القضية الأولى المطروحة أمام الرجال والنساء في هذه المجتمعات، كما أنها القضية الأساسية لضمان الشراكة الفاعلة بين المرأة والرجل في المجتمعات العربية .

- **تحديات نقص شفافية الإدارة الاقتصادية والحكم الرشيد والمشاركة في أخذ القرار:** إن تنظيم الحياة الاقتصادية وتيسير إدارتها وشفافية آلياتها يساهم في تموقع المرأة داخل المنظومة الاقتصادية، لأنه بقدر ما تتقلص طرق العمل الهامشية وغير المعلنة وغير المقننة بقدر ما تجد المرأة مدخلاً للمشاركة، وبقدر ما تتطور المعلومة الاقتصادية، وخاصة حول المنظومة التجارية والمالية، وتتوضح أسس المعاملات فيها بقدر ما يتيسر للمرأة المشاركة الفاعلة فيها. ولهذا فان تحسين طرق الأداء الاقتصادي وضمان شفافية المعاملات وتوفير أسس الحكم الرشيد، يمنح السلام لرأس المال، ويوفر الاستقرار للمنظومة الاقتصادية ويمكن المرأة من فرص مشاركة أكبر.

هناك العديد من المعوقات التي تحد من مساهمة المرأة في العملية التنموية، منها ما هو مرتبط بالتنشئة الاجتماعية، وأخرى كانت كإنعكاسات سلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي على أوضاع المرأة العربية، ومعوقات مترتبة على صعوبة الأوضاع الاجتماعية التي تعيشها المنطقة العربية، ومعوقات ناجمة عن نقص شفافية الإدارة الاقتصادية والحكم الرشيد.

خامساً: الخاتمة

إن مشاركة جميع فئات المجتمع (منظور النوع الاجتماعي) في العمل في المنظومة التنموية من خلال المؤسسات العامة يعتبر أحد أهم عوامل نجاح عملية تمكين المرأة وادماج احتياجاتها في العملية التنموية، وهو ما يؤكد في الوقت نفسه على دور المرأة كشريك فعال ومؤثر في عملية صنع القرار التنموي.

هذا، وعند القيام بتصميم مختلف السياسات والاجراءات الداعمة لتمكين المرأة وادماج احتياجاتها في العملية التنموية، الأخذ بالاعتبار عدد من الأمور الهامة لضمان نجاح تلك السياسات، وذلك على النحو التالي:

- الأيديولوجية السائدة في المجتمع: وهي مجموعة الأفكار والمعتقدات الدينية والسياسة والاجتماعية التي تمثل التراث الثقافي والحضاري للمجتمع، وتعتبر بمثابة الفلسفة المحددة والموجهة لسلوك أفراد المجتمع بكافة فئاته وقطاعاته وأجهزة وتنظيماته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى: والتي تمثل آمال وأحلام وغايات ونتائج يكون من المطلوب الوصول إليها وتحقيقها على المدى البعيد، وذلك بهدف زيادة معدل الرفاه الاجتماعي من خلال خدمات وبرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من أجل تحقيق أهداف

استراتيجية محددة كتحقيق التوازن بين المستوى الإقليمي والمحلي، وتحقيق أعلى درجات التنسيق بين الأجهزة المسئولة عن التخطيط منعاً للتضارب، وإشباع أكبر قدر ممكن من حاجات الأفراد في المجتمع، وتحقيق نمو متوازن بين كافة قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمادي في المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية (عدالة توزيع الفرص)، والاستقرار السياسي.

- مجالات العمل وقطاعات النشاط: وهي تلك المجالات التي تحدد للبرامج والمشروعات الاجتماعية والاقتصادية فئات المواطنين (المستفيدين) الذين تستهدفهم تلك البرامج والمشروعات وكذلك تحديد الأجهزة التي يتم من خلالها العمل على تخطيط وتنفيذ هذه البرامج.
- الاتجاهات والمبادئ العامة: وهي التي تلزم وتوجه العمل الاجتماعي وتوضح وتنظم وتحدد طريق وأساليب الأداء والتنفيذ والمتابعة والتقييم، وكذلك تلزم هذه الاتجاهات وتوجه برامج ومشروعات التنمية (قواعد العمل).

هذا، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج بشأن تمكين المرأة كأحد آليات ادماج احتياجات المرأة في مجال التنمية البشرية، كان أبرزها:

- توضح مختلف المؤشرات الدولية بشأن عدم المساواة بين الجنسين بأن هناك تفاوت بين مختلف الدول العربية، مما يدل على تفاوت آخر على مستوى كفاءة وفعالية أداء السياسات المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين.
- كما يتبين من المؤشرات المتعلقة ببعد المشاركة الاقتصادية بأن هناك فجوة كبيرة بين الدول العربية ودول أخرى أكثر تقدماً، مما يدل على ضعف مشاركة النساء وادماجهم في العملية التنموية.
- هناك تراجع ملحوظ في مجال التمكين السياسي للمرأة العربية، وضعف أخر في مجال مساهمتها في الحياة السياسة بشكل عام، وتعود هذه الفجوة إلى الثقافة العامة لدى المجتمع العربي بإعطاء القيادة للرجال من جهة، وإلى الأعراف والتشريعات التي تحرم المرأة في بعض الدول من تقلد منصب عليا من جهة أخرى.
- كما أحرزت الدول العربية تقدماً ملحوظاً على مستوى مؤشرات التعليم والصحة، وتحقيق قدر كبير من المساواة بين الجنسين، ويعود هذا الارتفاع بالنسبة لمؤشرات التعليم إلى اهتمام الدول العربية بهذا المجال من خلال سن قوانين إلزامية التعليم، وإرساء برامج لتعليم الكبار ومحو الأمية. أما في مجال الصحة فيعود هذا الارتفاع بالمؤشر إلى إعطاء أهمية إلى صحة

المرأة وابتعادها عن مخاطر الحياة. مما أدى إلى ارتفاع معدل الحياة الصحية المتوقع لدى النساء مقارنة بالرجال.

وفي إطار مناقشة أهم الاجراءات والسياسات الهادفة إلى تمكين المرأة وادماج احتياجاتها في العملية التنموية، يقترح الباحث التوصيات التالية:

(أ) على المستوى السياسي: تدعيم مشاركة المرأة في هياكل الأحزاب السياسية والحركات الوطنية، والعمل على زيادة المقاعد التي تشغلها المرأة في المجالس المحلية والبلديات، وتأهيل المرأة مهنياً لشغل مناصب برلمانية، وتدعيم تمثيل المرأة في المناصب الحكومية العليا (السلطة التنفيذية)، وتشجيع مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية (التصويت، والترشح)، وعلى التمسك بحقها في الترشيح والترشح للمناصب السياسية والإدارية على أساس الكفاءة، وتدعيم مشاركتها في مواقع صنع القرار السياسي، والمساهمة في تحقيق المساواة السياسية وحرية الاختيار، وتوعية المرأة بواجباتها السياسية في المجتمع، والعمل على التنوير القانوني في مجال المطالبة بالحقوق، وغيرها.

(ب) على المستوى التعليمي: اكساب المرأة مهارات التعلم الذاتي، وتطوير القدرات العلمية لديها، والعمل على التطوير العلمي للحالات الخاصة، وعلى تقليص معدلات تسربها من التعليم، وتسهيل حصولها على المنح والبعثات الخارجية، وتوجيهها نحو التخصصات العلمية والمهنية، وتدعيم حقوقها التعليمية في المجتمع، والاهتمام بمحو الأمية وتعليم الكبار من النساء، وتشجيعها على اقتحام فروع معرفية كانت حكراً على الذكور، وغيرها.

(ج) على المستوى الاقتصادي: توعية المرأة بحقوقها في العمل حسب القانون الساري، وتعديل الاتجاهات المجتمعية السلبية نحو إعطاء المرأة نصيبها من الإرث، وتعريفها بأحكام استقلاليتها في الذمة المالية، وحثها على ترشيد الاستهلاك في الموارد الطبيعية، والاهتمام بالأسر التي تعولها إمرأة للحد من فقرها، ومحاربة التمييز في الأجور بين الرجل والمرأة لنفس الوظيفة، وتدريبها على إدارة المشروعات الصغيرة، وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بالأسرة، والمساهمة في تحسين مستوى معيشتها من خلال المشاريع الصغيرة، وترسيخ اتجاهات العدالة في منح فرص العمل أمام المرأة، والعمل على تقليص معدلات البطالة بين النساء وغيرها.

(د) على المستوى الاجتماعي: إكساب المرأة مهارات إدارية في مجال الأسرة (الإدارة الأسرية)، وإكسابها جملة من المهارات الحياتية، ومهارات إدارة الذات والتخطيط للمستقبل، وتحسين مستوى شعورها بذاتها واحترامها لنفسها، وزيادة حريتها في اختيار مهنتها وعملها، وتنمية مفهوم الإيجابية والشراكة الزوجية لدى المرأة، وزيادة وعيها بحقوقها الزوجية، وتدعيم مشاركتها في اتخاذ وصنع القرارات داخل

الأسرة، وتدريبها على أساليب التنشئة الاجتماعية الصحيحة والسليمة، وإكسابها مهارات الاندماج الإيجابي في المجتمع والتكيف البنّاء، وتعزيز أدوار النساء في خدمة المجتمع والعمل التطوعي، وتوعيتها بموقعها في التشريعات والقوانين الوطنية، وبالمشكلات الاجتماعية (مخاطر التكنولوجيا، سلوكيات سلبية في المجال الأمني)، وبالأنماط السلبية في الثقافة المجتمعية، والمساهمة في القضاء على كافة أشكال التمييز ضدها، والمساهمة في تحسين صورتها في الإعلام، وغيرها.

(هـ) على المستوى الصحي: تعريف المرأة بأهم المشكلات الصحية التي تواجهها واختيار أنسب الطرق في التعامل معها، والعمل على زيادة وعيها البيئي، والمساهمة في التعريف بوفيات الأمهات لأسباب الحمل والولادة، وتبصيرها بأهمية الغذاء المتوازن، وزيادة وعي المرأة حول الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وتزويدها بالمعلومات اللازمة حول الصحة النفسية لجميع أفراد الأسرة، وتنمية الاتجاهات الإيجابية نحو أنماط الحياة الصحية لديها، وتسهيل حصولها على الخدمات الصحية ما قبل الولادة، والمساهمة في دعم الرعاية الصحية الأولية للمرأة في جميع مراحلها العمرية، والمساهمة في توفير الرعاية الصحية للحوامل، وتدعيم وإعانة المرأة للوصول للمرافق الخاصة بالرعاية الصحية الملائمة، وغيرها.

المراجع العربية

استراتيجية تطوير أوضاع المرأة العربية في منطقة غرب آسيا حتى عام 2000، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، بيروت.

المرأة العربية والتنمية الاقتصادية، تحرير هبه حندوسة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، 2005.

بلقاسم العباس ووشاح رزاق، رأس المال البشري والنمو في الدول العربية، سلسلة دراسات تنموية، العدد 43، يناير 2011.

تقرير التنمية للدول العربية، الإصدار الأول، المعهد العربي للتخطيط، 2013.

تقرير التنمية للدول العربية، الإصدار الثاني، المعهد العربي للتخطيط، 2015.

تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك 2014.

تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2014، حول مؤشر الفجوة بين الجنسين.

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة.

تقرير التنمية الإنسانية العربي للعام 2006، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة.

جاسم السعدون، التخطيط للاحتياجات من الكفاءات النسائية في برامج التنمية، ورقة بحثية قدمت لمؤتمر دور المرأة في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، الكويت، 1996.

خلدون النقيب، المرأة وإمكانية التغيير في الوضع الاجتماعي، منتدى المرأة وصنع القرار: الطريق إلى تحقيق المساواة، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، الكويت، 1997.

ريا حفار الحسن، تحديات تمكين المرأة في العربية : بعض التوجهات الحكومية على ضؤ الاتجاهات المالية الحديثة، المؤتمر الدولي حول المرأة والشباب في التنمية العربية، بيروت، مارس 2010.

رياض بن جليلي، تمكين المرأة من أجل التنمية، سلسلة جسر التنمية، العدد 99، يناير 2011.

رياض بن جليلي، المرأة والتنمية في الدول العربية : حالة المرأة الكويتية، سلسلة دراسات تنموية، العدد 25، يناير 2008.

رياض بن جليلي، تمكين المرأة : المؤشرات والأبعاد التنموية، سلسلة جسر التنمية، العدد 72، إبريل 2008.

علي عبد القادر، الاقتصاد السياسي لعدم المساواة، سلسلة دراسات تنموية، العدد 34، يناير 2010.

علي عبد القادر، التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية، سلسلة دراسات تنموية، العدد 22، يناير 2007.

علي عبدالقادر، النمو الاقتصادي وتمكين المرأة في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، مارس 2006.

فهد الفضالة، تمكين المرأة في اطار السياسات الاجتماعية، المعهد العربي للتخطيط، 2013.

فيصل المناور، آليات تمكين المرأة العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2014.

فيصل المناور، المخاطر الاجتماعية، سلسلة جسر التنمية، العدد 124، مايو 2015.

محمد الرميحي، معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتماعات الخليج، الدار الجديدة، بيروت 1995.

هبة احمد نصار، رؤية عامة لتمكين المراة المصرية في النشاط الاقتصادي، اللجنة الاقتصادية، مؤتمر المجلس القومي للمراة، القاهرة، مارس 2004.

وليد عبد مولاة، سياسات العدالة الاجتماعية، سلسلة جسر التنمية، العدد 110، فبراير 2012.

المراجع الانجليزية

Anker, R. (1998), Gender and Jobs: Sex Segregation of Occupations in the World. Geneva: International Labour Office.

Buvinic, M., (1995), "The Feminization of Poverty? Research and Policy Needs"; in J. Figueiredo and Z. Shaheed, (eds.), new Approaches to Poverty Analysis and Policy II: Reducing Poverty through labour market Policies; ILO, Geneva.

Cagatay, N., (1998), "Gender and Poverty"; Social Development and Poverty Elimination Division, Working Paper no. 5; UNDP, New York.

Chen, S. and M. Ravallion, (2004), "How have the World's Poorest Fored Since the early 1980s?"; World Bank Research Observer, vol. 19, no. 2.

Datt, G., Jolliffe, D., and M. Sharma, (1998), "A Profile of Poverty on Egypt-1007"; FCND Discussio Paper no. 49, IFPRI, Washington D.C., www.ifpri.org.

Elbadawi, I, (2005), "Reviving Growth in the Arab World"; Economic Development and Cultural Change, vol. 53, no. 2.

Hijab, N. (1988), Woman power: The Arab Debate on Women at Work. Cambridge: Cambridge University Press.

Khoury NF, VM Moghadam (1995), Gender and Development in the Arab World: Women's Economic Participation: Patterns and Policies. United Nations University, Zed Press

Malhotra, A., S. Schuler, and C. Boender (2002), Measuring Women's Empowerment as a Variable in International Development, Paper Prepared for the World Bank Workshop on Poverty and Gender: New Prespectives, June 28.

Nalini Visvanathan, Lynn Duggan, Laurie Nisono , Nancy Wiegersma (1997), TheWomen, Gender and Development Reader, Dhaka, University Press Limited.

O'Connell, S., and B. Ndulu, (2002), "Africa's Growth Experience: A Focus on Sources of Growth"; AERC, Nairobi. Sen, A.K., (1999), Development as Freedom; Oxford University Press, Oxford.

UNDP, (2005), Human Development Report 2005: International Development at a Crossroads: Aid, Trade and Security in an Unequal World; www.undp.org.

UNDP, (2004 a), Human Development Report 2004; New York.

World Bank, (2005), World Development Indicators 2005; www.worldbank.org.

World Bank, (2004 b) Jordan: Poverty Assessment; Report no. 27658-Jo; www. worldbank.org.

World Bank, (2004 c), Gender and Development in the Middle East and North Africa: Women in the Public Space; Washington D.C.

World Bank, (2003), Republic of Tunisia: Poverty Update; World Bank, Washington D.C. World Bank, (2002-a), Republic of Yemen: Poverty Update; Report no. 24422YEM; www.worldbank.org.

World Bank, (2002), Arab Republic of Egypt: Poverty Reduction in Egypt: Diagnosis and Strategy; Report no. 24234-EGT; www.worldbank.org.

WorldBank, (2001), Kingdom of Morocco: Poverty Update; Report no. 21506Hor; www.worldbank.org.

الملاحق

جدول رقم (1): أشكال تمكين المرأة

قطاع التمكين	المجالات	المؤشرات
السياسي	يقاس التمكين السياسي بحسب رأي الداعين إليه، بعدد المقاعد البرلمانية المتاحة للرجال مقارنة بالنساء، وأيضاً مشاركة النساء في منظمات المجتمع المدني؛ كالأحزاب، والنقابات، والمنظمات الأهلية، وتقلد المناصب العليا في الجهاز الإداري للدولة وغيرها.	نسبة النساء في المجالس المحلية ومراكز اتخاذ القرار، نسبة النساء في الخدمة المدنية، نسبة النساء اللواتي سجلن للتصويت والانتخاب، نسبة النساء اللواتي يحق لهن التصويت من الجنسين، نسبة النساء في مجالس النواب والأعيان.
الاقتصادي	يعني التمكين الاقتصادي للمرأة التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية، والتوزيع النسبي للدخل المكتسب بواسطة السكان النشطين اقتصاديًا من الجنسيين، والأجور النسبية للإناث مقارنة بالذكور.	التغير في نسبة معدلات التوظيف، الفرق في المرتبات والأجور بين النساء والرجال، النسبة المئوية للملكية، النسبة المئوية للمصروفات على الصحة والتعليم، النسبة المئوية للفرص المتوفرة للمرأة لتطوير قدراتها التقنية كالخدمات الفنية المقدمة من قبل الحكومة أو المصادر غير الحكومية.
الاجتماعي	يعني التمكين الاجتماعي أن تمارس المرأة كل صلاحياتها وقدراتها في سبيل بناء ثقافة اجتماعية تحد من تهميش والاقصاء الذي تعاني منه.	عدد النساء في منظمات المجتمع المدني، مقارنة النساء اللواتي في مواقع اتخاذ القرار بالعدد الكلي للأفراد، المشاريع والدوائر الرسمية وغير الرسمية، حرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالإنجاب، حرية الحركة داخليًا وخارجيًا بالمقارنة مع الرجال.

المصدر: جدول تم اعداده بناء على مصادر عده.

جدول رقم (2): مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII)

الترتيب حسب مؤشر التنمية البشرية	البلد	مؤشر عدم المساواة بين الجنسين		نسبة وفيات الأمهات عن كل 100000 مولود حي	معدل مواليد المراهقات (لكل 1000 امراة بين 15-19 سنة)	حصة المراة من المقاعد في البرلمان	نسبة السكان الذين التحقوا بالتعليم الابتدائي (25 سنة فما فوق)		نسبة المساهمة في قوة العمل (15 سنة فما فوق)	
		القيمة	الترتيب				اناث	ذكور	اناث	ذكور
55	ليبيا	0.215	40	58	2.5	16.5	55.6	44.0	30.0	76.4
40	الامارات	0.244	43	12	27.6	17.5	73.1	61.3	46.6	91.0
44	البحرين	0.253	46	20	13.8	18.8	74.4	80.4	39.4	87.2
90	تونس	0.265	48	56	4.6	26.7	32.8	46.1	25.1	70.6
46	الكويت	0.288	50	14	14.5	6.2	55.6	56.3	43.4	82.8
34	السعودية	0.321	56	24	10.2	19.9	60.5	70.3	18.2	75.5
56	عمان	0.348	64	32	10.6	9.6	47.2	57.1	28.6	81.8
65	لبنان	0.413	80	25	12.0	3.1	38.8	38.9	22.8	70.5
93	الجزائر	0.425	81	97	10.0	25.8	20.9	27.3	15.0	71.9
129	المغرب	0.460	92	100	35.8	11.0	20.1	36.3	43.0	57.4
77	الأردن	0.488	101	63	26.5	12.0	69.5	78.5	15.3	66.2
31	قطر	0.524	113	7	9.5	0.1	66.7	59.0	50.8	95.6
120	العراق	0.542	120	63	68.7	25.2	22.0	42.7	14.7	69.7
118	سوريا	0.556	125	70	41.6	12.0	29.0	38.9	13.4	72.7
110	مصر	0.580	130	66	43.0	2.8	43.4	59.3	23.6	74.6
166	سودان	0.628	140	730	84.0	24.1	12.8	18.2	31.2	76.0
161	موريتانيا	0.644	142	510	73.3	19.2	8.0	20.8	28.6	79.0
154	اليمن	0.733	152	200	47.0	0.7	7.6	24.4	25.2	71.8

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل التنمية البشرية، 2014.

جدول رقم (3): متوسط معدل الدول العربية على مستوى مختلف المؤشرات الفرعية لمؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII)

المؤشر	القيمة
مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (2014)	0.546
معدل وفيات الأمهات عند الولادة	164
معدل خصوبة المراهقات	45.4
عدد المقاعد في البرلمانات الوطنية (النساء %)	13.8
نسبة السكان الذين التحقوا بالتعليم الابتدائي (25 سنة فما فوق)	إناث (32.9) ذكور (46.4)
معدل المشاركة في قوة العمل	إناث (24.7) ذكور (73.2)

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل التنمية البشرية، 2014.

جدول رقم (4): متوسط معدل الدول العربية على مستوى مختلف المؤشرات الفرعية لمؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII)، مقارنة بأقاليم أخرى

الدول والجهات	مؤشر عدم المساواة بين الجنسين لسنة 2012		معدل وفيات الأمهات عند الولادة	معدل خصوبة المراهقات	عدد المقاعد في البرلمانات الوطنية (% النساء)	السكان البالغين لمرحلة التعليم الثانوي على الأقل		معدل المشاركة في قوة العمل	
	الترتيب	القيمة				اناث	ذكور	اناث	ذكور
	2012	2012	2010	2012●	2012	2006-2010	2006-2010	2011	2011
التنمية البشرية العالية جداً	0,197	..	16	19,2	26,7	86,1	87,7	52,3	69,0
التنمية البشرية المرتفعة	0,315	..	42	28,8	18,8	60,2	69,1	57,1	77,1
التنمية البشرية المتوسطة	0,513	..	186	43,4	17,5	34,2	51,4	38,7	80,0
التنمية البشرية المنخفضة	0,587	..	427	92,3	20,0	14,3	28,9	55,7	78,4
الدول العربية	0,546	..	164	45,4	13,8	32,9	46,4	24,7	73,2
شرق آسيا والمحيط الهادي	0,331	..	72	21,2	18,7	54,6	66,4	62,8	79,3
أوروبا وآسيا الوسطى	0,317	..	31	30,8	18,2	70,4	80,6	45,5	70,2
أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي	0,416	..	74	68,3	25,3	53,3	53,9	53,7	79,8
جنوب آسيا	0,539	..	202	38,7	17,8	28,4	49,9	30,7	80,7
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى	0,578	..	474	109,7	21,7	21,9	31,9	63,6	76,3
العالم	0,450	..	145	47,4	21,1	54,1	64,2	50,6	76,7

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل التنمية البشرية، 2014.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. أحمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الأسهم العربية	د.إبراهيم أونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون
الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون
فعالية أسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الأسرج	التسعون
البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. أحمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الأوراق المالية	د. إبراهيم أونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد أبو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	التاسع والتسعون
الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	المائة
نظام الحسابات القومية لعام 2008	د. أحمد الكواز	المائة وواحد
تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية	د. بلقاسم العباس	المائة واثنان
الطبقة الوسطى في الدول العربية	د. علي عبدالقادر علي	المائة وثلاثة
كفاءة البنوك العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة وأربعة
إدارة المخاطر في الأسواق المالية	د. إبراهيم أونور	المائة وخمسة
السياسات المالية المحابية للفقراء	د. وليد عبدمولاه	المائة وستة
السياسات الاقتصادية الهيكلية	د. أحمد الكواز	المائة وسبعة
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي	د. رياض بن جليلي	المائة وثمانية
تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية	د. بلقاسم العباس	المائة وتسعة
سياسات العدالة الاجتماعية	د. وليد عبدمولاه	المائة وعشرة
السياسات الصناعية في ظل العولمة	د. بلقاسم العباس	المائة والحادي عشر
ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية	د. وشاح رزاق	المائة والثاني عشر
التخطيط والتنمية في الدول العربية	د. حسين الطلافحة	المائة والثالث عشر
التخطيط الاستراتيجي للتنمية	د. وليد عبدمولاه	المائة والرابع عشر
سياسات التنافسية	أ. صالح العصفور	المائة والخامس عشر
منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة	د. محمد أمين لزعر	المائة والسادس عشر
شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي	أ. بلال حموري	المائة والسابع عشر
الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية	د. أحمد الكواز	المائة والثامن عشر
اللامركزية وإدارة المحليات: تجارب عربية ودولية	د. محمد عمر باطويح	المائة والتاسع عشر
حدود السياسات الاقتصادية	د. أحمد الكواز	المائة والعشرون
التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي	د. محمد أمين لزعر	المائة والواحد والعشرون
الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والثاني والعشرون
التدريب وبناء السلوك المهني	د. فهد الفضالة	المائة والثالث والعشرون
المخاطر الاجتماعية	د. فيصل حمد المناور	المائة والرابع والعشرون
خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والخامس والعشرون
رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة الدول العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة والسادس والعشرون

الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية	د. نواف أبو شمالة	المائة والثامن والعشرون
النمو الشامل	د. أحمد الكواز	المائة والتاسع والعشرون
تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	د.نواف أبو شمالة	المائة والثلاثون
تطوير تمويل التنمية	د. أحمد الكواز	المائة والواحد والثلاثون
البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثاني والثلاثون
تمكين المرأة العربية في المجال التنموي	د. فيصل المناور	المائة والثالث والثلاثون

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:
http://www.arab-api.org/develop_1.htm

المعهد العربي للتخطيط

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

: 24844061 (965)24843130 : (965)24842935

: api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا: